

## سعر الصرف Exchange Rate

### ماهية سعر الصرف

يعرف سعر الصرف بأنه السعر الذي يتم بمقتضاه استبدال العملة المحلية بعملة دولة أخرى أجنبية، وبالتحديد يقال أن سعر الصرف الأجنبي يعبر عن قيمة الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية مقدره بوحدة العملة الوطنية، أى أنه عبارة عن عدد الوحدات من العملة الوطنية (مثل الجنيه المصري) التي يتم الحصول عليها أو دفعها مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية (مثل الدولار).

مثال: ١ دولار = ١٧.٦٢ جنيه مصرى

أمثلة: سعر صرف العملات الأجنبية مقابل الجنيه المصري ٢٠١٨ / ٣:

دولار أمريكي	يورو	دولار كندي	كرونا سويدي	ين ياباني	دينار كويتي	روبية الهند	دينار عراقي
17.62	21.77	١٣.٣٣	٢.١٤	٠.١٧	٥٨.٨	٠.٢٧	٠.٠١

### مفهوم قيمة العملة:

هي عبارة عن عدد الوحدات من العملة الأجنبية مثل الدولار التي يتم الحصول عليها أو دفعها مقابل وحدة واحدة من العملة الوطنية مثل الجنيه.

مثال: ١ جنيه مصرى = ٠.٠٦ دولار أمريكي.

أو ١ جنيه مصرى = ٦ سنت أمريكي.

أمثلة: قيمة الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية المختلفة ٢٠١٨ / ٣:

دولار أمريكي	يورو	دولار كندي	كرون سويدي	ين ياباني	دينار كويتي	روبية الهند	دينار عراقي
٠.٠٥٦٨	٠.٠٤٦	٠.٠٧٥	٠.٤٦٧	٥,٨٨	٠.٠١٧	٣.٦٩	١٠٠

وإذا علمت أن الجنيه المصري = ٤.٥ ريال سعودي فإن الريال السعودي = ..... جنيه مصرى ويتحدد سعر صرف العملة الحر في السوق، أي سعر تحويلها إلى العملات الأخرى كأى سلعة على أساس عرضها من ناحية، والطلب عليها من ناحية أخرى ويتحدد سعر الصرف التوازني للعملة المحلية في السوق الخارجية من خلال تعادل الطلب على العملة مع عرضها في الخارج

• يتحدد الطلب على العملة الأجنبية بعمليات الجانب المدين في ميزان المدفوعات، أى أن الواردات تزيد الطلب على العملات الأجنبية في الداخل وتزيد من عرض العملة الوطنية في السوق الخارجية، كذلك فإن جميع المعاملات التي تقيد في الجانب المدين من ميزان المدفوعات تزيد من الطلب على العملات الأجنبية

• يتحدد عرض العملة الأجنبية في الداخل بعمليات الجانب الدائن في ميزان المدفوعات، أى أن الصادرات تزيد من عرض العملات الأجنبية في الداخل وتزيد من الطلب الأجنبي على العملة الوطنية في السوق

الخارجية، كذلك فإن جميع المعاملات التي تقيد في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات تؤدي إلى زيادة عرض النقد الاجنبي

### سوق الصرف الاجنبي :

يتمثل في المكان الذي يتم من خلاله تحويل العملات بعضها إلى البعض الاخر، أى أنه السوق الذي يباع فيه ويشتري منه العملات الوطنية للدول المختلفة إحداها بالآخرى وسوق الصرف الاجنبي ليس سوقا منظما مثل أسواق البضائع أو الاوراق المالية حيث لا يوجد له مكان مركزي يتجمع فيه المتعاملون، وكذلك فهو ليس قاصرا على بلد واحد ويمكن القول بأنه عملية يتم بواسطتها الجمع بين مشتري وبائعي الصرف الأجنبي

ويتكون سوق الصرف الاجنبي من عدد من المصارف والسماصرة والعملاء الذين يعملون في شراء وبيع العملة الأجنبية، وتعتبر الحكومات وسلطاتها النقدية ضمن أطراف التعامل في هذا السوق وعن طريق سوق الصرف الأجنبي يتم تسوية المعاملات الاقتصادية بين الدول

ويمكن التفرقة بين نوعين من أسواق الصرف الأجنبي وهما سوق الصرف العاجلة وسوق الصرف الآجلة (١) **سوق الصرف الأجنبي العاجلة:** وهو السوق الذي يتم فيه بيع وشراء العملة الأجنبية وفقا لسعر عاجل ويتم التسليم والتسلم في الحال

(٢) **سوق الصرف الأجنبي الآجلة:** وهو السوق الذي يتم فيه بيع وشراء العملة الأجنبية وفقا لسعر أجل ويتم التسليم والتسلم بعد فترة، بمعنى أن التسليم يكون مؤجلا إلى حين حلول التاريخ المتفق عليه، ومدة التأجيل قد تكون في حدود شهر أو ثلاثة أشهر أو سنة على أكثر تقدير.

**أنواع المعاملات التي تتم في سوق الصرف الآجلة:** يتم فيه ثلاثة معاملات هي المضاربة، التحكيم أو المراجعة، التحكيم في سعر الفائدة  
أ- المضاربة: وتنقسم إلى

✓ **مضاربة على الصعود:** حيث يقوم المضارب عندما يتوقع أن سعر أحد العملات سيرتفع في المستقبل بشراء أكبر كمية من هذه العملة وبيعها عندما يرتفع سعرها

✓ **مضاربة على الهبوط:** حيث يقوم المضارب عندما يتوقع أن سعر أحد العملات سينخفض في المستقبل ببيع هذه العملة وشراءها فيما بعد. ويتوقف الربح الذي يحصل عليه المضارب على صحة توقعاته بالمقارنة بالتوقعات العامة للسوق

ب- **التحكيم أو المراجعة:** ويقصد بها تلك العمليات التي تهدف إلى تحقيق ربح للاستفادة من الفارق السعري في سعر الصرف لعملة معينة بين سوقين أو أكثر في وقت واحد عن طريق شراء العملة من السوق المنخفضة السعر وبيعها في السوق المرتفعة السعر

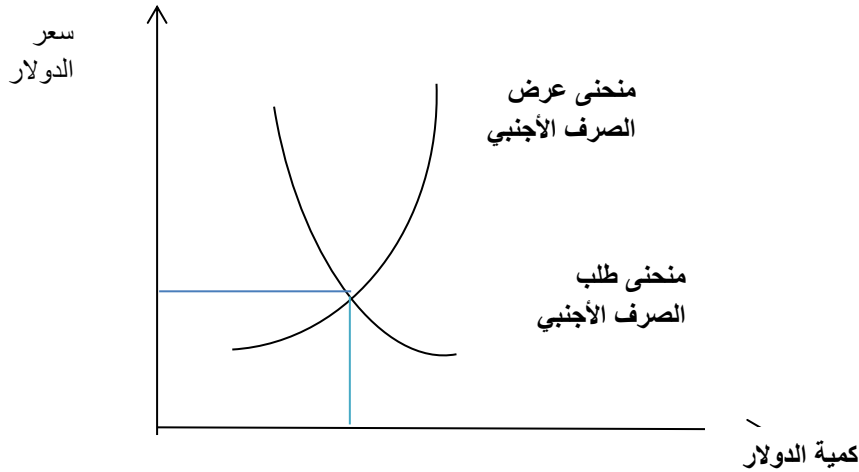
ت- **التحكيم في سعر الفائدة:** تتم في حالة اختلاف اسعار الفائدة على ودائع البنوك الآجلة بين أسواق النقد المختلفة، حيث يفضل المستثمر ايداع مدخراته في أحد البنوك لدولة أجنبية إذا كان سعر الفائدة بها

أكبر من سعر الفائدة السائد في البنوك الوطنية وذلك بتحويل العملة الوطنية لعملة أجنبية وإيداعها بالبنك للاستفادة من فرق سعر الفائدة بين عملتي الدولتين

### كيفية تحديد سعر الصرف :

يمكن التمييز بين نوعين من سعر الصرف هما سعر الصرف الثابت وسعر الصرف الحر

- **سعر الصرف الثابت:** تحدده السلطات النقدية في الدولة (البنك المركزي)
- **سعر الصرف الحر:** وهو سعر الصرف الذي تحدده ظروف العرض والطلب على العملة الأجنبية حيث تقوم السلطات النقدية بترك سعر الصرف يتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب على الصرف الأجنبي دون تدخل من قبلها. فإذا اخذنا عملتيهما الجنيه المصري والدولار الأمريكي فيتحدد عرض الدولار في السوق المصري بطلب الأمريكيين على السلع والخدمات المصرية وكذلك حركات رؤوس الأموال الأمريكية إلى مصر، أما الطلب على الدولار فيتحدد بطلب المصريين على السلع والخدمات الأمريكية وحركات رؤوس الأموال من مصر إلى أمريكا



ويتحدد سعر الصرف التوازني بتقاطع منحنى الطلب مع منحنى العرض ، ويلاحظ أن ارتفاع سعر الصرف للعملة الأجنبية يعني انخفاض القيمة الخارجية للعملة الوطنية والعكس صحيح، وهذا يعني أن ارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه معناه انخفاض قيمة الجنيه مقوماً بالدولار

- ١ دولار = ٨.٨٨ جنيه      ١ جنيه = ٠.١٢ دولار
- ١ دولار = ١٠ جنيه      ١ جنيه = ٠.١ دولار

**العوامل التي يتوقف عليها الطلب المستقل على الصرف الأجنبي:**

- (١) سعر الصرف
- (٢) ظروف الطلب الأخرى (أسعار السلع في الدولة الأجنبية - أسعار السلع في الدول البديلة - عدد المستهلكين، أذواق المستهلكين، دخول المستهلكين)

أولاً: أثر سعر الصرف على الطلب المستقل على الصرف الأجنبي: تزداد الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي بإنخفاض سعر الصرف، أي توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف والكمية المطلوبة من النقد الأجنبي.

ثانياً: ظروف الطلب: وتؤدي ظروف الطلب إلى انتقال منحنى الطلب على النقد الأجنبي بأكمله من وضعه الأول ليتخذ موضعاً آخر، وتنقسم ظروف الطلب إلى

(١) التغيرات في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات المحلية: ارتفاع أسعار السلع المحلية في مصر يؤدي لتحول الطلب إلى السلع المستوردة (الأجنبية) فيزيد الطلب على العملة الأجنبية فينتقل منحنى الطلب جهة اليمين ويحدث العكس إذا انخفضت الأسعار في مصر ينخفض الطلب على الصرف الأجنبي (الدولار).

(٢) مستوى أسعار السلع والخدمات في الخارج (أمريكا مثلاً): تؤدي زيادة أسعار السلع في الخارج إلى انخفاض الطلب عليها وبالتالي انخفاض الطلب على العملة الأجنبية (الدولار)

(٣) مستوى الأسعار في الدول البديلة للدولة الأجنبية (أوروبا مثلاً كبديل لأمريكا): انخفاض سعر السلعة في أوروبا يزيد الطلب على السلع الأوروبية وبالتالي على اليورو مما يؤدي لانخفاض الطلب على السلع الأمريكية وبالتالي على الدولار

(٤) أذواق المستهلكين الوطنيين (سكان مصر): زيادة اقبال المصريين على السلع والخدمات الأمريكية يزيد الطلب على الدولار وينقل منحنى الطلب لأعلى والعكس صحيح

(٥) عدد السكان الوطنيين (سكان مصر): زيادة عدد السكان يؤدي لزيادة الطلب على السلع والخدمات ومنها السلع الأمريكية مما يزيد الطلب على الصرف الأجنبي (الدولار) وانتقال منحنى الطلب لأعلى

(٦) التغيرات في مستويات الدخل المحلية (دخول المصريين): هناك علاقة طردية بين دخل المصريين وطلبهم على الصرف الأجنبي فزيادة الدخل تؤدي لزيادة الطلب على السلع والخدمات وبالتالي زيادة الطلب على الصرف الأجنبي

(٧) التغيرات في أسعار الفائدة المحلية: إذا ارتفعت أسعار الفائدة المحلية في مصر فإن المستثمرين المصريين لا يجدون فائدة من تحويل تدفقاتهم الرأسمالية إلى الخارج وبالتالي ينخفض طلبهم على الصرف الأجنبي وينتقل منحنى الطلب على الصرف الأجنبي لليسار وبالتالي ينخفض سعر الصرف الأجنبي

العوامل التي يتوقف عليها العرض المستقل من الصرف الأجنبي:

أولاً: أثر سعر الصرف على العرض المستقل من الصرف الأجنبي: تزداد الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي بزيادة سعر الصرف، أي توجد علاقة طردية بين سعر الصرف الأجنبي والكمية المعروضة من النقد الأجنبي.

ثانياً: **ظروف العرض:** وتؤدي ظروف العرض إلى انتقال منحني عرض النقد الأجنبي بأكمله من وضعه الأول ليتخذ موضعاً آخر، وتنقسم ظروف العرض إلى

(١) **التغيرات في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات الأجنبية:** ارتفاع أسعار السلع الأجنبية يؤدي لزيادة الطلب على السلع المصرية أي زيادة الصادرات وبالتالي زيادة عرض الصرف الأجنبي وانتقال منحني العرض إلى جهة اليمين ويحدث العكس إذا انخفضت الأسعار في الدول الأجنبية (أمريكا) فسينخفض العرض من الصرف الأجنبي. أي أن هناك علاقة طردية بين التغير في المستوى العام لأسعار الأجنبية وعرض الصرف الأجنبي

(٢) **عدد المستهلكين الأجانب:** وتوجد علاقة طردية بين عدد المستهلكين الأجانب وعرض الصرف الأجنبي، فزيادة عدد المستهلكين الأجانب تؤدي لزيادة الطلب على السلع والخدمات المحلية مما يزيد عرض الصرف الأجنبي

(٣) **تغير أذواق المستهلكين الأجانب:** إذا تغيرت أذواق الأجانب في صالح السلع المحلية يزداد عرض الصرف الأجنبي

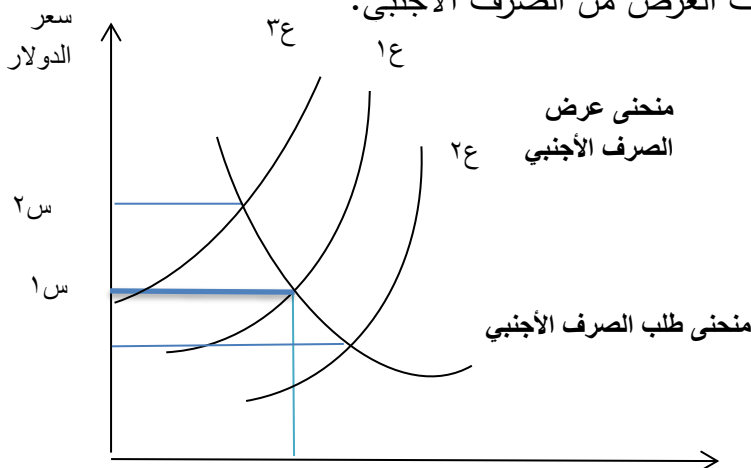
(٤) **التغيرات في مستويات دخل المستهلكين الأجانب:** عند زيادة دخولهم يزيد الطلب على السلع الوطنية وبالتالي زيادة عرض الصرف الأجنبي

(٥) **تغير مستوى الأسعار الوطنية ( أي داخل مصر):** عند ارتفاع مستوى الأسعار داخل مصر يقل الطلب على السلع المصرية فتقل الصادرات وبالتالي يقل عرض الصرف الأجنبي

(٦) **مستوى الأسعار في الدول البديلة لمصر ( مصدره لنفس السلع):** ارتفاع مستوى الأسعار في الدول البديلة يؤدي لإنخفاض الطلب عليها وزيادة الطلب على السلع المصرية وبالتالي زيادة عرض الصرف الأجنبي

(٧) **التغيرات في أسعار الفائدة الأجنبية:** ارتفاع أسعار الفائدة الأجنبية في الخارج يؤدي إلى نقص التدفقات النقدية الأجنبية إلى داخل مصر وهو أحد مصادر عرض الصرف الأجنبي بالنسبة لمصر وبالتالي نقص العرض وانتقال منحنى العرض جهة اليسار. أي أن هناك علاقة عكسية بين

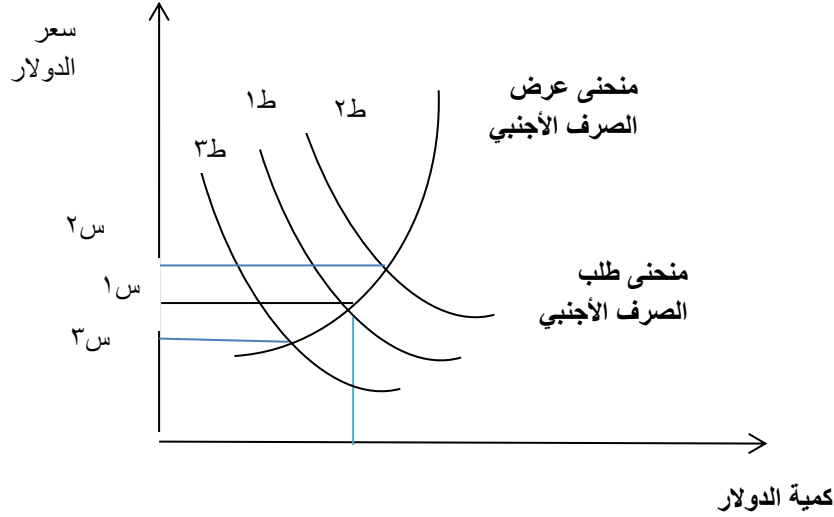
أسعار الفائدة الأجنبية والتغيرات في ظروف العرض من الصرف الأجنبي.



**أثر تغير الطلب والعرض على سعر الصرف**

**أثر تغير العرض:**

## اثر تغير الطلب



### نظم سعر الصرف :

يقصد بنظام الصرف الأجنبي مجموعة القواعد التي تتبعها دولة معينة في تحديد سعر الصرف الأجنبي بها بعدا وقربا من قوى العرض والطلب فقد يترك سعر الصرف كلية إلى قوى العرض والطلب وفي هذه الحالة فإن الدولة تتبع نظام الصرف الحر أو المرن أو نظام تعويم سعر الصرف، وقد تقيد الدولة قوى العرض والطلب بفرضها سعرا رسمياً معيناً للعملة وفي هذه الحالة فإن الدولة تتبع نظام الرقابة على الصرف الأجنبي

يمكن التمييز بين ثلاثة نظم للصرف هي نظم الصرف الثابتة ، نظام الصرف المرن ، نظام الرقابة على الصرف الأجنبي

### أولاً: نظام الصرف الثابت:

يقصد بنظام الصرف الثابت تلك الأنظمة التي تكون فيها معدلات الصرف ثابتة، أو تتحرك تلك المعدلات داخل هامش ضيق. كما أن عملية تبادل العملات تتم بأسعار محددة مسبقاً من طرف السلطات النقدية التي تستند إلى معيار معين لتحديد سعر الصرف. والمعايير التي تستند عليها هي: المعادن الثمينة وخاصة الذهب، العملات الصعبة (الرئيسية)، سلات العملات.

أ- أنظمة الصرف الثابتة (لعملة وحيدة): وعملية الربط لعملة وحيدة تكون نتيجة لكون المبادلات تتم بهذه العملة، كما يحدث في البلدان المصدرة للنفط وتكون صادراتها بالدولار، وبالتالي ترتبط عملة هذه الدول بالدولار.

ب- أنظمة اسعار الصرف الثابتة (لسلة عملات): وتتحدد آلية الصرف عن طريق الارتباط بسلة من العملات مع مراعاة نسب الأوزان في التجارة الخارجية، لأن السعر يتأثر بحجم المبادلات وتدفقات

رؤوس الأموال. وسلة العملات التي تختارها الدول لربط عملتها تتشكل من عملات ذات ثقل كبير في هيكل الصادرات أو هيكل الواردات أو في كليهما معاً.

ومن الناحية التاريخية وحتى عام ١٩٣١ كانت دول العالم تتبع نظام قاعدة الذهب الدولية والتي كان يتم بموجبها ربط اسعار عملاتها المحلية بوزن من الذهب ويستلزم الارتباط بنظام اسعار الصرف الثابتة (للذهب) توافر ثلاثة شروط هي

- تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية
- ضمان قابلية العملة الوطنية للصرف بالذهب أو العكس بلا قيد أو شرط
- حرية تصدير أو استيراد الذهب

وفي ظل هذا النظام تتجه عملات الدول التي تعتمد قاعدة الذهب إلى ثبات مبادلة بعضها ببعض الآخر فإذا كان جرام الذهب يباع بـ ١٠ ريالات أو ٢٠ جنيه مصرى فإن سعر الصرف التوازنى للريال فى مصر هو ٢ جنيه مصرى. وسعر الصرف يتجاوز هذا السعر أو يقل عنه في حدود ضيقة تمثلها تكلفة نقل الذهب

#### ثانياً- نظام الصرف الحر أو المرن :

ترتب على انهيار قاعدة الذهب الدولية ووجود عجز فى موازين مدفوعات معظم دول العالم أن كان هناك طريقتين أمام هذه الدول الأولى وهو اتباع نظام الصرف المرن للحفاظ على قابلية تحويل عملاتها إلى العملات الأخرى القابلة للتحويل إلى ذهب، الثانى اتباع نظام الرقابة على الصرف الأجنبى.

مفهوم أنظمة الصرف الحر (المرونة): وتعتبر عن الأنظمة التي تحدد القيمة الحقيقية لعملاتها من خلال ربط العملة ببعض العملات مع تركها معومة مع عملات أخرى. وتختلف أنظمة الصرف المرنة فى درجة المرونة ويمكن تقسيمها إلى أنظمة ذات مرونة محدودة وأخرى ذات مرونة قوية.

(١) أنظمة أسعار الصرف ذات المرونة المحدودة: تكون فيها عملية الربط خاصة بعملة واحدة أو ببعض العملات مع تركها معومة مع بقية العملات ، بشرط أن يكون التذبذب داخل مجال محدد . مثال ذلك آلية النظام النقدي الأوربي الذى تتغير عملاته بالنسبة للدولار الأمريكى داخل المجال (- ٢.٥% ، + ٢.٥%) مقارنة بالسعر الرسمى المحدد لها.

(٢) أنظمة اسعار الصرف ذات المرونة القوية: ينقسم هذا النوع بدوره إلى

أ- أنظمة أسعار الصرف ذات التعويم المدار: وفي هذا النظام يتم تحديد سعر الصرف من طرف البنك المركزى كما يقوم بتغييره بشكل متكرر من حين لآخر وتتم التعديلات بناءً على التقديرات وعادة ما

ترتكز على مجموعة من المؤشرات مثل سعر الصرف الفعلى الحقيقي، الاحتياطيّات الدولية، تطورات اسواق النقد الموازية.

ب- أنظمة أسعار الصرف ذات التعويم الحر: ويتحدد سعر الصرف فى هذا النظام انطلاقا من آلية العرض والطلب فى السوق، بحيث تطرأ عليه تحركات واسعة تفوق التغيير الحاصل فى مستويات الأسعار النسبية الوطنية.

وطبقا لنظام سعر الصرف الحر أو المرن إذا حدث عجز فى ميزان المدفوعات المصرى لزيادة الواردات المصرية وزاد الطلب على الصرف الاجنبى عن العرض على الصرف الأجنبى فإن سعر الصرف الأجنبى فى مصر (الدولار) سوف يزداد ، ويترك سعر الصرف ليتحدد بهذا الشكل دونما تدخل من السلطة النقدية ويطلق على ها النظام نظام التعويم النظيف.

### مزايا نظام سعر الصرف الحر:

لن تتحمل الدولة تكلفة أو عناء التدخل فى أسواق الصرف للدفاع عن سعر عملتها. أي أن الدولة لن تقوم بعمل احتياطيّات من العملات (أو ما يعرف بصندوق موازنة الصرف) تقوم ببيعها لخفض سعر الصرف أو بشرائها لرفع سعر الصرف. وإذا قامت الدولة بهذا الإجراء تكون بصدد اتباع نظام التعويم المدار أو التعويم غير النظيف

### عيوب نظام سعر الصرف الحر :

يؤدى هذا النظام إلى تقلبات كبيرة فى سعر الصرف مما يؤدى إلى تعرض الاستقرار الاقتصادى الداخلى لهزات عنيفة، تعرض عمليات التصدير والاستيراد لمخاطر اقتصادية نظرا لاحتمال تغيير سعر الصرف بين وقت التعاقد ووقت التسليم مما يؤثر سلبا على التجارة الدولية، تشجيع حركات المضاربة التى تؤدى إلى المبالغة فى رفع أو خفض قيمة العملة

### ثالثا : نظام الرقابة على الصرف

إن نظام الرقابة على الصرف قد فرض هذا النظام فى ألمانيا وأوروبا الشرقية ودول أمريكا اللاتينية، وذلك من أجل مواجهة العجز فى موازين المدفوعات. وهو نظام يجمع بين النظامين السابقين، حيث يترك سعر الصرف يتحدد وفقا لقوى العرض والطلب ولكن فى حدود معينة (حد أقصى وحد أدنى) لا ينبغى تجاوزها. فإذا انحرف سعر الصرف عن تلك الحدود تتدخل السلطات النقدية لإعادته إلى تلك الحدود.

ويتمثل الفرق بين هذا النظام وبين نظام التعويم المدار الذى سبق الإشارة اليه فى أن نظام التعويم المدار يعتمد على تدخل السلطات النقدية فى تحديد سعر الصرف بشكل غير مباشر من خلال



استخدام أموال موازنة الصرف وبيع احتياطياتها من العملات الأجنبية أو شرائها ومن ثم التأثير على سعر الصرف بشكل غير مباشر.

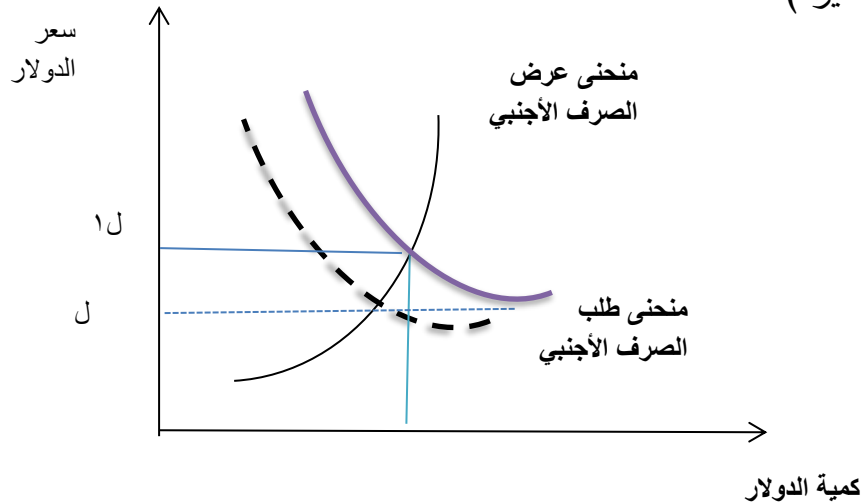
أما في ظل نظام الرقابة على الصرف الأجنبي فإن الحكومة تتدخل بشكل مباشر في فرض سعر رسمي أو أكثر من سعر من خلال اللوائح التالية:

- عدم السماح بحرية التحويل لعملتها إلى العملات الأجنبية إلا بشروط.
- إخضاع استيراد وتصدير الصرف الأجنبي لقواعد معينة
- عدم وجود سوق للصرف الأجنبي بالشكل الموجود في النظامين السابقين

**أهداف الرقابة على الصرف الأجنبي:** تلجأ الدول إلى اتباع هذا النظام لتحقيق أهداف عديدة منها:

- ✓ المحافظة على القيمة الخارجية للعملة بأعلى من قيمتها الحقيقية عن طريق تقييد الطلب على الصرف على الصرف الأجنبي بما يتناسب مع القدر المتاح منه
- ✓ حماية الصناعات الوطنية من المنافسة الأجنبية حيث يتم السماح بالصرف لتمويل الواردات التي لم يتم إنتاجها بالداخل
- ✓ دعم خطط التنمية الاقتصادية للدولة عن طريق توفير العملات لاستخدامها في استيراد السلع الأساسية والسلع اللازمة لتنفيذ خط التنمية
- ✓ الحصول على موارد مالية لخزانة الدولة

الحصص أو تراخيص الاستيراد)



وتتحكم الدولة في تحديد أسعار الصرف بقرارات تصدرها السلطات النقدية بالإضافة لتدخلها مباشرة في ضبط طلب وعرض العملات الأجنبية حيث تحدد السلطات سعر صرف معين للدولار وإذا

وجدت أن هذا السعر لا يحقق التعادل بين العرض والطلب (الطلب أكبر من العرض) فإن السلطات النقدية تتدخل بفرض الرقابة المباشرة على الواردات لخفض الطلب على الدولار ( عن طريق

إذا حددت الدولة سعر التوازن عند  $L$  فإن الطلب أكبر من العرض مما يؤدي لوجود فائض طلب هذا الفائض يدفع السعر للارتفاع إلى  $L_1$  . وفي ظل نظام الرقابة على الصرف تقوم الدولة بتقييد الطلب إلى أن يتساوى مع العرض عند السعر  $L$  الذي تحدده الدولة

أما في ظل نظام قاعدة الذهب تواجه الدولة حالة الطلب عن المعروض من العملة بطرح كمية من الذهب تصدر للخارج مقابل الحصول على العملة الاجنبية وبالتالي زيادة عرض العملة الاجنبية

أما في ظل نظام الصرف الحر تعويم العملة يرتفع سعر الصرف نتيجة لزيادة الطلب ويصبح سعر التوازن الجديدة عند  $L_1$  حيث تتحقق المساواة بين الكمية المعروضة والكمية المطلوبة من ذلك يتضح أنه في حالة زيادة الطلب على العملة يرتفع سعرها في حالة نظام سعر الصرف الحر ، أما في نظام قاعدة الذهب تتدخل الدولة لزيادة عرض العملة وبالتالي يظل سعر الصرف دون ارتفاع ، أما في حالة نظام الرقابة على الصرف تتدخل الدولة لتقييد الطلب واعادته إلى وضعه السابق وبالتالي يظل سعر الصرف ثابت